

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	8-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Medical Syndicate Board Member: MoH Refusing to Pay Out 3 rd Phase of Cadre Dues
PAGE:	02
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Asmaa Sorour – Aya Amer

عضوب مجلس الأطباء: الصحة ترفض صرف «المرحلة الثالثة» من الكادر

الوزارة تتعهد بالصرف خلال أيام.. و«التأمين الصحي» تنتظر تشريعاً لضمهم للقانون

العامة للتأمين الصحي موافقتها على رفع نسبة حوافز جميع العاملين بالهيئة بنسبة (١٠٠٪) بأثر رجعي، مؤكدة أنها ليست من بين الجهات المخاطبة في القانون ١٤ (الكادر).

وأوضح الدكتور، على حجازي رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي، أن الهيئة تنتظر حالياً صدور تشريعات بزيادة مواردها التي من شأنها تمكين الهيئة من تحسين مستوى الدخل للعاملين بها وكذا تحسين مستوى الخدمة الطبية المؤداة، مشيراً إلى أنه سبق وتم زيادة حوافز العاملين في مارس ٢٠١٤ بأثر رجعي اعتباراً من يناير ٢٠١٤.

وأشار حجازي، إلى أنه تم اتخاذ عدة خطوات لتحقيق المقترحات المقدمة من لزيادة موارد الهيئة، والتي من شأنها زيادة دخول العاملين بالهيئة (أطباء، وتمريض، وإداريين)، وكذلك تحسين الخدمة الصحية، مضيفاً أن الهيئة في انتظار صدور التشريعات اللازمة وليس التمويل لاتخاذ القرار لتحسين مستوى الدخل للعاملين استرشاداً بالقانون.



وقفه لا

الوزارة رصدت مجموعة من العيوب في تطبيق القانون ١٤ لسنة ٢٠١٤، والتي تحتاج إلى تعديل، لافتاً إلى أنه يتم حالياً وضع مذكرة بالمقترحات وستعرض للحوار مع الأطباء، ثم ترفع إلى لجنة الإصلاح التشريعي بوزارة العدالة الانتقالية للبت في التعديلات المطلوبة.

وفى سياق متصل، نفت الهيئة

المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، إن الوزارة سبق وأن وضعت هذه المعايير، لكن بعض المديرية كان لديها استفسارات بشأنها لذلك امتنعت عن الصرف حتى توضيح هذه البنود.

وأكد عبدالغفار، في تصريحات له الشروق، أن الوزارة خاطبت المديرية بكافة التفاصيل، متعهداً أن يتم الصرف خلال أيام، لافتاً إلى أن

كتبت - أسماء سرور وآية عامر:

قال د. أحمد حسين عضو مجلس نقابة الأطباء، له الشروق، إن مديريات الصحة تمتنع عن صرف استحقاقات الأطباء المادية في المرحلة الثالثة من تطبيق قانون ١٤ لسنة ٢٠١٤ والمعروف إعلامياً بـ«كادر الأطباء»، لافتاً إلى أن المرحلة الأخيرة من تطبيق الكادر تتضمن شقين وهما، رفع بدل المهنة الطبية من ٤٥٠ جنيهاً إلى ٧٠٠ جنيهاً، وزيادة حوافز الأطباء من ٤٥٠ ٪ من أساسى المرتب إلى ٦٠٠ ٪ على أن تكون ١٥٠ ٪ المضافة خاضعة لقواعد التقييم. وأكد حسين، أن المديرية والإدارات والجهات المخاطبة بقانون ١٤ رفضت الصرف، بسبب عدم إرسال وزارة الصحة لمعايير التقييم الخاصة بصرف الحافز الإضافي (١٥٠٪)، بحسب قوله، مطالباً بأن تكون آليات التقييم موضوعية ومعروفة للأطباء، حتى لا يتحول التقييم من طريقة لتحفيز تحسين الأداء إلى سلطة مطلقة للإدارة.

من جانبه، قال د. حسام عبدالغفار